العرب
الخميس 2020/06/11
السنة 43 العدد 11728

الإنترنت.. من أداة تحرر إلى وسيلة قمع ومراقبة

لا بد من سحب الوصلة الكهربائية عن الآلة

ضرورة خلق أساليب نضالية جديدة

أبوبكر العيادي
كاتب تونسي

من المطبعة إلى الإنترنت، استطاعت السلطة عند كل تغيير جذري يفتح الباب أمام حرية التعبير أن تتكيف مع تلك التغييرات لتعيد تنظيم الفضاء العام، وتفرض سيطرتها على رعاياها أو مواطنيها. في كتاب "الطوباوية المخلوعة، تاريخ مضادّ للإنترنت" يستخلص عالم الاجتماع الفرنسي فيليكس تريغي نتائج فشل الحركات التي تولّدت عن الثقافات الرقمية المضادة، ويقترح تجديد النقد التكنولوجي ورفض حوسبة العالم، وينصح أولا بإيقاف عمل الآلة.

يفتتح عالم الاجتماع فيليكس تريغي، الباحث في مركز الإنترنت والمجتمع، التابع للمركز الفرنسي للبحوث العلمية، كتابه "الطوباوية المخلوعة، تاريخ مضادّ للإنترنت" بالاعتراف بالفشل، فشله هو كأحد مؤسّسَيْ "تربيع دائرة النّت" وهي جمعية نذرت نفسها للدفاع عن الحريات في العصر الرقمي، وفشل كل النشطاء المناهضين لمصادرة حرية التعبير على الشبكة.

والأسئلة التي يطرحها، والتي تتداولها كل الكتب التي اهتمت بالإنترنت وحوسبة المجتمعات في الأعوام الأخيرة هي التالية: كيف أمكن للطاقة المحرِّرة التي منحتها تكنولوجيا متطورة تسمح للناس جميعا بالتواصل دون وساطة، وتتيح كشف الأسرار أن تفشل؟ وكيف يمكن لهذه الطوباوية أن تُخلَع من عرشها؟ وكيف أمكن للإنترنت أن يتحول إلى أداة تفتيش ومراقبة فعالة للفضاء العام؟

تاريخ السيطرة

للإجابة عن تلك الأسئلة، يقترح الكاتب تاريخا مضادّا للإنترنت، يضعه في موازاة ثورات اتصال تكنولوجية كبرى كالمطبعة، مركّزا تحليله على الدولة واستراتيجياتها في التحكم في الفضاء العام. فلكي نفهم طبيعة ما يجري الآن، وكيف سعت الدولة دائما إلى التحكّم في وسائل الاتصال والفضاء العام، يرتد بنا الباحث إلى القرن الخامس عشر واختراع المطبعة الذي أتاح دمقرطة إنتاج المصنّفات وترويجها، ثم تحويلها إلى وسيلة احتجاج سياسي، خاصة في نطاق الإصلاح البروتستانتي حيث كانت الكتب والرسائل النقدية تنتقل عبر البلدان الأوروبية بحرية.

وأمام هذه الحركة الواسعة، وحالات الفوضى التي ولّدتها، لجأ ملوك أوروبا إلى الرّدع والمصادرة. من هنا، يقول الكاتب، تبلورت نظرية مبرر وجود الدولة التي شرّعت سلطتَهم على قواعد جديدة. وهو مبدأ غائم فلسفيًا تمكّنت الدولة بمقتضاه أن تخرق القانون بدعوى معيار أعلى، ولما كان تعريفه غير محدّد، فقد استغله الحاكم لتشديد سلطته وإحكام قبضته على شعبه، وكانت الغاية لديه دائما تبرر كل الوسائل. من هنا استمدت إجراءات الحاكم الحالي جذورها، حيث استعاد من مظاهر الجور ما كان قائما منذ قرون.

ويتبدى من السردية الكبرى التي يطرحها الكاتب أن الأجوبة التي يواجه بها الحكام وسائل الاتصال المتجددة عبر العصور لا تتغير. فبعد الثورة الفرنسية، التي شهدت ما بين صيف 1789 وخريف 1791 ما وصفه المؤرخون بـ"جنة الحرية"، عوّض "مبرر وجود الدولة" بـ"سلامة الدولة" ثم بـ"أمن الدولة"، أي ثلاث صيغ مختلفة لفلسفة واحدة.

فالسّرية والمراقبة والمصادرة والتحكّم في الوسائط التقنية والدعاية المضلّلة التي شكلت بوليس الفضاء العام منذ القرن السادس عشر ما انفكت تتجدد تحت تسميات مختلفة ودواع شتّى. ولئن ظهرت بعض التعديلات خلال تلك الحقب، كحرية الصحافة التي تمّ إقرارها عام 1881 في فرنسا، فإن الدولة لا تفتأ أن تقابلها بأحكام تتراوح بين القمع والانضباط، أي أنها تمارس الإرغام والعقاب. قد تظهر بعض الانفراجات هنا أو هناك، ولكن حركة المدّ والجزر لم تتوقف إلى اليوم.

ذلك أن وعود الانفتاح التي بشّر بها بناة الإنترنت، وفي مقدّمتهم أبو السيبرنيطيقا الأميركي نوربرت وينر (1894–1964)، وكانوا يعتقدون أن تقاسم المعلومة سيكون عامل سلام وتقدّم، وأن التعبير الحرّ الذي ستمهّد له هذه الوسيلة اللامركزية سوف يسمح لكل فرد بتحرير طاقته التعبيرية والإبداعية، باءت كلها بفشل تمثل في نقطتين: الأولى أننا صرنا، بدل التحرر الموعود، نواجه تقلص حرياتنا بشكل مزعج، وفي غياب الحرية، تمّ فرض القوانين الاستثنائية بتعلة مكافحة الإرهاب وخطب العداء والكراهية والعنصرية، علاوة على أن الإنترنت لم يضع الرأسمالية موضع مساءلة، بينما تراجعت الإيكولوجيا إلى حدودها الدنيا.

والثانية، فشل المدافعين عن الحريات، ومنهم الكاتب وجمعيته كما أسلفنا، ويفسّر ذلك بقوله "بعد نصف قرن من حَوسبة العالم، يمكن أن نواصل إعادة تدوير نفس الخطب، ونفس الوصفات لنجنب المعلوماتية الإضرار بالحريات، بيد أننا نخسر في الأثناء أهمّ المعارك، في مرحلة تلبّدت سماؤها بالغيوم".

النضال المعلوماتي

لقد مثلت العشريات الثلاث الأخيرة في نظر الكاتب شكلا من أشكال عودة الإقطاع، وكان من ضحايا سيطرة السلطة على الإنترنت ناشطون قراصنة مثل جوليان أسّانج وأنونيموس، كانوا يجتهدون لفضح ما لا يريد الحكام ولا رؤساء الأموال كشفه.

هذه المرحلة شهدت بروز أول منظمة كبرى للدفاع عن الحريات العامة في الوسط الرقمي هي مؤسسة الحدود الإلكترونية التي أسسها جون بيري بارلو وميتش كابور عام 1990، مثلما شهدت جدلا واسعا حول طبيعة النظام التشريعي الذي ينبغي تطبيقه على الإنترنت.

ولكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ثم بروز أوليغارشيات احتكارية عظمى هي شركات غافا (غوغل، أمازون، فيسبوك، أبل) لم تضع حدّا لذلك الجدل فحسب، بل سنّت قوانين لوضع برامج مراقبة كونية مثل إيكيلون، وباتريوت آكت، وكلاود آكت، وقبله بريسم أضخم مشروع أميركي للتجسس، وكان إدوارد سنودن قد كشف أنه برنامج سرّي للغاية تستعمله وكالة الأمن القومي للوصول إلى بيانات المستخدمين المخزنة في أجهزة خوادم شركات الإنترنت الأميركية الكبرى بما فيها ياهو وميكروسوفت ويوتيوب وسكايبي إضافة إلى غافا، بدعوى مكافحة الإرهاب كما جاء في تصريح لباراك أوباما. ومثلها البرنامج الأوروبي إي إيفيدانس.

> السّرية والمراقبة والمصادرة والتحكّم في الوسائط التقنية والدعاية المضلّلة شكلت بوليس الفضاء العام منذ القرن الـ16

فكان من مظاهر استعادة السلطة سيطرتها على الفضاء العام تعزيز المراقبة، والتشدّد في حماية الأسرار، وتجريم أشكال النضال المعلوماتي، وعودة المصادرة الإدارية، وتضافر جهود شركات التكنولوجيات العملاقة والحكومات، وتحالف الخاص والعام، وهو ما لخّصه الباحث في قوله "تكنولوجيا المعلومات تسير دائما إلى الأمام في خدمة السلطة. فلو كان لها علاقة بأي وجه من الوجوه بمجتمع حرّ متساو لما وجدت أصلا".

والحلّ في رأيه لا يكون فقط بكشف دوافع منتجي التكنولوجيا، وفضح سياسة الهيمنة الكونية التي يمارسونها، وتوعية الناس بأن الحواسيب والهواتف الجوالة وسيلة للمراقبة والإثراء الفاحش، ولا بعمليات تخريب لكل ما له صلة بالمعلوماتية كما حدث في فرنسا في مطلع الثمانينات، وإنما الحل في رأيه، إلى جانب تجديد خطاب النقد التكنولوجي، أن نسحب الوصلة الكهربائية عن الآلة، أي أن نكفّ نهائيا عن استعمال الإنترنت.

لكن هذا في حدّ ذاته طوباوية، فلا نعتقد أن ثمة اليوم من يعدل عنه، وقد صار جزءا من حياته، الشخصية والعملية، فلولا الإنترنت ما كانت الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتستمر إبّان هذه الأزمة الصحية الكبرى، وغاية ما يمكن أن نطمح إليه هو وضع قوانين تمنع استغلال الإنترنت لغير ما وُجد له.

وبصرف النظر عن الإنترنت، فالكتاب يمكن أن يُقرأ كنظرة تأمل في هذه الطوباوية المخلوعة عن عرشها، وأسباب فشلها، وشروط ابتكار أساليب مقاومة جديدة من أجل تغيير مجتمعي حق.

كتاب ينزع هالة القداسة عن فكر إدوارد سعيد

الجزائر – تميز العدد الثاني لمجلة "انزياحات" الثقافية الذي أصدرته مؤخرا وزارة الثقافة الجزائرية بصدور كتاب جماعي مرافق بعنوان "مساءلة الكولونيالية" سلط المشاركون فيه الضوء على أسلوب الهيمنة المعرفية الذي ينتهجه العقل الغربي ضد ثقافات المستعمرات السابقة.

وشارك في هذا الإصدار عدد من الكتاب الجزائريين من بينهم الجامعي وحيد بن بوعزيز، الذي قدم قراءة في كتاب اللساني والفيلسوف الباكستاني الماركسي إعجاز أحمد "في النظرية .. طبقات، أمم، آداب" (1992) الذي يعده عدد من الكتاب العرب امتدادا للمؤلفات الناقدة لكتاب "الاستشراق" للساني الأميركي من أصل فلسطيني إدوارد سعيد.

وعاد بن بوعزيز إلى عدة مواضيع تناولها إعجاز أحمد في كتابه، من بينها تحكم الغرب في مسار آداب ما يسمى بـ"العالم الثالث"، حيث يرى أن الغرب عمل على "تكريس معتمد مؤدلج من النصوص التي تخدم مصالحه أكثر مما تخدم مصالح العالم الثالث"، مضيفا في هذا الإطار أن احتفاءه ببعض الكتاب المحليين الآتين من المستعمرات القديمة "يمر عبر عملية فلترة دقيقة تخدم أيديولوجيات متمركزة غربيا تساهم في إعادة إنتاج السيطرة الثقافية وفق قانون المحاكاة الذي يؤكد الفوقية الغربية".

ويشدد الكاتب على أن تكريس هذا المعتمد "يحجب كثيرا الآداب المحلية التي تكتب بلغات غير أوروبية" كما هو حاصل مع الأدب الجزائري حيث أن ما يعرفه الغرب عنه هو "فقط المكتوب بالفرنسية.

ويضم الإصدار من جهة أخرى نصا حول الكاتبة والرحالة الفرنسية إيزابيل إيبرهارت للكاتب عبدالرحمن وغليسي الذي يرى من خلال قراءة نقدية لقصتها "ياسمينة" أنه من السذاجة اعتبار أعمالها "بريئة ونقية وخارج اللعبة الاستعمارية"، مؤكدا أنه لا يمكن إدراجها إلا في سياق "الكتابة الإمبراطورية الساعية إلى تفعيل استراتيجيات الإمبريالية العالمية بقصد احتواء واختزال وتشويه تاريخ الشعوب المستعمرة كي تسهل عملية الهيمنة والإخضاع في ما بعد".

> الخطاب الاستشراقي يوظف المعرفة ويستفيد منها للهيمنة على الآخر وبسط سلطته وكلمته عليه حتى في الأدب والفنون

ويستشهد وغليسي في هذا الإطار بأفكار إدوارد سعيد حول الاستشراق، التي تحاط عادة بهالة من "القداسة" في الأوساط الأكاديمية العربية، مضيفا أن "البعد الجمالي يتواشج مع البعد الامبريالي في الخطاب الاستشراقي الذي يوظف ويستفيد من المعرفة للهيمنة على الآخر وبسط سلطته وكلمته عليه" مشددا على أن أعمال إيبرهارت كغيرها من الاستشراقيين تحمل "ولاء استعماريا إلى جانب نزعتها الإنسانية".

وتطرق الكتاب كذلك إلى قضايا الاستعمار وما بعد الاستعمار بما فيها إدانة الإبادات التي تسبب فيها العقل الغربي في العالم، بالإضافة إلى نصوص أخرى حول ماهية الرواية الجزائرية المعاصرة، وكذا قراءة في كتاب "مذكرات جزائرية" للصحافي والحقوقي الفرنسي المناهض للاستعمار هنري علاق.

إيزابيل الليندي: سينتهي النظام الأبوي الذكوري

سان فرانسيسكو (أميركا) – أكدت الكاتبة التشيلية الشهيرة إيزابيل الليندي أن جائحة فايروس كورونا الحالية أظهرت انعدام مساواة فاضحا، بات يغذي الآن التظاهرات اليومية في الولايات المتحدة والعالم.

ورأت الكاتبة الشهيرة صاحبة رواية "منزل الأرواح" أن على الأجيال الجديدة بناء عالم ما بعد كورونا على أسس المساواة العرقية وبين الأنواع الاجتماعية.

وفي تصريحات إعلامية لها، قالت سابقا الكاتبة المقيمة في سان فرانسيسكو إنه "ستنجم عن الجائحة موجة عارمة وتفسيرات جديدة لواقعنا ليس فقط في مجال الفنون بل الفلسفة والتاريخ وكل شيء. أما على صعيدي الشخصي أحتاج إلى المزيد من الوقت لتتضح الصورة".

وتضيف "كان بإمكاني أن أكتب 'منزل الأرواح' مباشرة بعد الانقلاب العسكري التشيلي في العام 1973. لكني احتجت إلى ثماني سنوات لأفعل ذلك لأني كنت بحاجة إلى استيعاب ما حصل. وأظن أنني سأفعل الشيء نفسه مع ما يحصل راهنا".

وتؤكد الليندي أن الجائحة الحالية تعلمنا أن ندرس أولوياتنا وتضعنا في مواجهة واقعنا. انعدام المساواة هو الواقع. متسائلة "كيف يمضي البعض مرحلة العزل على يخت في منطقة الكاريبي فيما البعض الآخر خاوي البطن".

وتتابع "تعلمنا الجائحة كذلك أننا عائلة كبيرة واحدة. فما يحصل لشخص في ووهان يعم الأرض قاطبة ونحن جميعا. لا وجود للجدران ولا جدار يفصل بين الناس".

وترى الكاتبة أن المبدعين الفنانين والعلماء والشباب ونساء كثيرات يفكرون بما سيكون عليه العالم بعد كورونا. لا يريدون العودة إلى العالم القديم هذا هو الرهان الأهم في زمننا هذا، أي الحلم بعالم مختلف ينبغي علينا الوصول إليه.

وتضيف "سينتهي النظام الأبوي الذكوري. فالوحوش الذين يحكمون العالم سينهكون. ويحل عالم يتقاسم فيه الرجال والنساء حكم العالم بمساواة. ينبغي ألا ندع العنف والجشع يوجهان العالم بل التضامن والتعاطف والأمل. هذا هو العالم الذي نصبو إليه".

وتلفت الليندي إلى أن الأجيال الشابة سترث عالما دمرناه وحطمناه. وعليهم إنقاذه في حال كان ذلك ممكنا. آملة أن يكون لديهم حل إيجابي، بينما تقر بأن التظاهرات تطالب بالعدالة العرقية المرتبطة مباشرة بمعضلة الفقر.

تقول "من هم أفقر الأشخاص في هذا البلد؟ من هم الأشخاص الذين يحصلون على أسوأ ضمان صحي وأقل فرص عمل والذين يعانون أكثر من غيرهم من عنف الشرطة ويدخلون أكثر من غيرهم إلى السجون؟ إنهم السود".

وتظن الليندي أن هذه التظاهرات بدأت بالانتشار في أماكن عديدة. حيث ثمة أزمة اقتصادية عالمية كبيرة ستؤدي إلى خسارة وظائف، إلى الفقر والمزيد من العنف. ولذا ستحصل تظاهرات جديدة، تظاهرات ضخمة.

وتقول الكاتبة التشيلية "لا يمكن حل هذه المشاكل بالرصاص والغاز المسيل للدموع بل من خلال معالجة جذور المشاكل. هي مشاكل عميقة تعود إلى مرحلة الاستعباد".